# العقبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريتانيا ووسائل التغلب عليها

**د. مولاي عبد الله ولد امبابا(*)**

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا العديد من العقبات المرتبطة بتوفير مناخ أكثر للاستثمار الملائم، والذي يبني على عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية. فأهم العوامل اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك يرتبط توفر مناخ الاستثمار بمجموعة أخرى من العوامل غير الاقتصادية، والتي تشكل في مجموعها تحديات حقيقية أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتمثل أهمها في: توفير الاستقرار السياسي والأمني والبنية التحتية الملائمة، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي.

وينقسم هذا البحث إلى نقطتين أساسيتين:

**النقطة الأولى:** تتناول الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا.

**النقطة الثانية:** تتناول السياسات المقترحة لعلاج مشكلات الاستثمار في موريتانيا.

---

(*) باحث اقتصادي، أستاذ بجامعة نواكشوط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية.

## النقطة الأولى

## الصعوبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

على الرغم من التحسن الذي طرأ على المناخ الاستثماري في موريتانيا، منذ بداية برامج الإصلاح الاقتصادي فإنّ هناك بعض الصعوبات التي لا تزال تحول دون تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي:

أولاً: عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية.

ثانيًا: المعوقات التشريعية والقانونية.

ثالثًا: المعوقات المؤسسية والتنظيمية.

رابعًا: عدم كفاية البنية التحتية.

خامسًا: عدم كفاءة العمالة.

سادسًا: معوقات أخرى.

### أولاً- عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية:

يعتبر أداء الاقتصاد الوطني أحد الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتمثل أهم مؤشرات أداء الاقتصاد على المستوى الكلي لدونة ما في: أسعار الصرف ومعدلات التضخم وعجز الموازنة العامة، والانفتاح على العالم الخارجي، ومعدل النمو الاقتصادي.

### ١- ضعف معدل النمو الاقتصادي وتذبذبه:

تعد معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا متذبذبة. ما بين (٦,٦/٣,٤٩) في المتوسط، ففي الفترة (١٩٦٠/١٩٧٠)، وصل متوسط

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٦,٦٪ في المتوسط بالأسعار الثابتة، ثم انخفض خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٤)، ووصل إلى ٣,٧٪ في المتوسط. وفي الفترة من (١٩٨٥ حتى ٢٠٠٠) وصل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي ٣,٤٩٪ في المتوسط. وأخيرًا في الفترة ما بين (٢٠٠١ حتى ٢٠٠٩)، وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٩٢٪ في المتوسط.

وقد جاء معدل النمو في موريتانيا في بعض الفترات السابقة أفضل نسبيًا من المعدل العالمي البالغ ٥,١٪، ولكنه أقل من المعدل المسجل لدى مجموعة دول الاقتصاديات الناشئة والنامية البالغ في المتوسط ٧,٢٪[١].

وللمقارنة فقد تمكنت بعض الدول النامية التي حققت معدلات نمو عالية من استقطاب كميات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في العالم، فمثلاً: بلغ معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة في كل من: هونج كونج وكوريا الجنوبية، وماليزيا، وسنغافورة، ٨٪، ٦,٣٪، ٤,١٪، ٦,٣٪، وقد تمكنت هذه الدول الأربع مجتمعة أن تستقطب ما نسبته ٥,٦٪ من إجمالي هذا الاستثمار الداخل في العالم، في حين لم يتجاوز نصيب الدول العربية مجتمعة ١,٥٪ خلال نفس السنة[٢].

### ٢ - عجز الموازنة العامة:

حققت موريتانيا عجزًا كبيرًا في الموازنة العامة للدولة بلغ حوالي ٥٩,١ مليار أوقية وهو ما يمثل ٥,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦[٣]، وهو ما يفوق المعدل الحرج الذي يجب ألّا يتعداه عجز الموازنة العامة الذي يبلغ ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي (بناءًا على معايير البنك الدولي)، في حين بلغ عجز الموازنة العامة في دول الجوار تونس والمغرب حوالي ٣,٢٪ و٤,١٪ على التوالي.

### ٣- الانفتاح على العالم الخارجي:

ما زالت موريتانيا التي انتهجت إستراتيجيات لإحلال الواردات واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تعاني من العديد من المعوقات المرتبطة بالنظم الجمركية كغيرها من البلدان النامية. فبالرغم من قيامها بحفظ درجات الحماية واتخاذ خطوات لتشجيع المصدرين وإنشاء شركة للتصدير، فإنها ما زالت تقوم بتوفير سوق محلية تتمتع بالحماية للمستثمرين الوطنيين، وتعقد الإجراءات البيروقراطية وبالتالي تمنع وصول المعدات الرأسمالية المستوردة والمدخلات الأخرى إلى مواقع الإنتاج في الوقت المناسب، كما يتأخر استرداد الرسوم الجمركية التي يستحقها المصدرون لبضعة أشهر، بالإضافة إلى تعدد عمليات التخليص الجمركي مما يؤدي إلى رفع التكلفة، هذا بالإضافة إلى تعدد الشهادات المطلوبة لأغراض الإفراج الجمركي على المستوردات كشهادة المنشأ أو الشهادة الصحية أو الصناعية على أن تكون معتمدة من جهات خارجية مما يعرض البضائع للتلف؛ نظرًا لطول مدة الإفراج عنها[٤].

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد استخدمت مؤشر سياسية التجارة الخارجية، والمتمثل في عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي، بجانب مؤشرات أخرى لقياس التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار، وفي موريتانيا حقق ميزان الحساب الجاري عجزًا بلغ (٣,٧٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٨[٥].

### ٤- ارتفاع معدلات التضخم:

حققت موريتانيا معدلات تضخم مرتفعة نسبيًا خلال السنوات ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، حيث وصلت إلى ١٠,٤٪ و١٢,١٪[٦]، إلا أنها عاودت الانخفاض قليلاً بسبب عائدات قطاع النفط واتباع موريتانيا سياسة نقدية حذرة، واتخاذ

عدد من الإجراءات لتخفيف زيادة أسعار المواد الأساسية، ووصلت معدلات التضخم بعد ذلك إلى نسب ٦,٢ و٧,٣٪ لسنوات ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، إلا أنها ما زالت مرتفعة.

**٥- أسعار الصرف:**

يعتبر استقرار سعر الصرف عاملاً إيجابيًا في تعزيز مناخ الاستثمار، ويساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

استقر سعر الصرف للأوقية عند حدود ٢٤٠,٢٥٠ أوقية أمام الدولار خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وقد أدى ذلك إلى التغلب على مخاطر سعر الصرف الأجنبي وزيادة التدفقات إلى الداخل، هذا وقد انخفض سعر صرف الأوقية أمام الدولار في السنتين الأخيرتين ليصل إلى حدود ٢٥٠,٢٦٠ أوقية واستقر عند ٢٧٠ أوقية للدولار[٧].

وقد تراجع سعر صرف الأوقية الموريتانية مقابل الدولار بنسب تقل عن ٢,٥٪، سنة ٢٠٠٨.

**ثانيًا- المعوقات التشريعية والقانونية:**

يعتبر استقرار ووضوح القوانين والتشريعات من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر والعربي على حد سواء، وفيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية، فقد عمدت موريتانيا إلى إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري، كذلك تم استحداث هيئات ومكاتب مثل: المندوبية المكلفة بترقية الاستثمار[٨]. فهي مندوبية متخصصة بجذب الاستثمار والإشراف عليه.

كما تم منح المزيد من التسهيلات والحوافز الضريبية وغير الضريبية للمستثمرين الأجانب بما يعزز من مردودية استثماراتهم، كذلك تم رفع العديد من القيود، سواء فيما يتعلق بالملكية أو بالقطاعات والأنشطة المسموح بها للمستثمرين الأجانب الدخول فيها، بما في ذلك تبسيط الإجراءات وتخفيض الرسوم.

وبالرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الموريتانية في هذا المجال فإنَّ هناك العديد من القيود التي تضمنتها التشريعات والقوانين التي تعالج موضوع الاستثمار يتمثل أهمها فيما يلي[٩]:

( أ ) تفرض قوانين الاستثمار في موريتانيا مجموعة قيود على المستثمرين الأجانب كأن يشترط مثلاً ألا يقل عدد العاملين الوطنيين عن نسبة معينة من إجمالي العاملين، وألا تقل الأجور التي يتقاضونها عن نسبة معينة من إجمالي الأجور.

(ب) ضرورة وضع التشريعات والقوانين بما يتوافق من جهة مع فائدة الاقتصاد الموريتاني مثل: توفير العمل للمواطنين، ونقل التقنية العالية،وبما يحقق استقطاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.

(ج) عدم ربط الحوافز الضريبية والجمركية التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بمدى مساهمة استثماراته في زيادة الناتج القومي أو زيادة الصادرات أو نقل التكنولوجيا الحديثة، أو في خلق فرص عمل، وذلك على العكس في دول أخرى مثل: أيرلندا التي تمنح ١٢ ألف يورو للمستثمرين مقابل كل فرصة عمل.

**ثالثا- المعوقات المؤسسية والتنظيمية:**

تتوقف كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار على عدد الهيئات والمؤسسات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات أو لتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي في موريتانيا، كلما قل عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات ولتسوية المنازعات.

ولتوضيح ذلك يتم إجراء قياس كفاءة الإطار المؤسسي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تم تحديدها بواسطة المنتدى الاقتصادي العالمي[١٠]، والتي تشمل الآتي:

**( أ ) الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات:**

يصل عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس الكيان القانوني للشركات في موريتانيا إلى ١١ إجراء[١١]، وهو عدد مرتفع نسبيًا مقارنة بمتوسط عدد الإجراءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يبلغ متوسط عدد الإجراءات حوالي (٢-١٠) إجراءات فقط عام ٢٠٠٤.

**(ب) بطء تسوية المنازعات:**

وصلت قيمة مؤشر درجة تعقيد إجراءات تسوية المنازعات في موريتانيا عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠نقطة، ويعتبر هذا المؤشر مرتفعًا مقارنة بتركيا ٣٨ نقطة، وماليزيا ٤١ نقطة[١٢].

**(ج) الأداء الحكومي والفساد:**

تتراوح قيمة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن هيئة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٤، ما بين (صفر إلى ١٠ درجات)، وقد بلغت قيمة المؤشر في موريتانيا

٥ نقاط، مما يدل على أن موريتانيا لا تتمتع بدرجة شفافية عالية مقارنة بغيرها أما فيما يتعلق بترتيب موريتانيا على مؤشر مدركات الفساد فقد جاء ترتيبها ١٢٤ عالميًا، وهو ما يعكس حجم الفساد، ومدى تفشي البيروقراطية[١٣].

**( د ) تعقد النظام الضريبي والإدارة الضريبية:**

إن نظام الضرائب في موريتانيا يشوبه العديد من التشوهات من أهمها: تعدد قوانين الضرائب، وتعقد الأنظمة الضريبية وعدم وضوحها، مما يؤدي إلى تعقيد الإجراءات الضريبية وتفشي البيروقراطية، وبالتالي تزايد حدة الفساد الإداري.

فمعدل الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية يبلغ حوالي (٣٠٪) عام ٢٠٠٥، وتم تخفيضها إلى (٢٠٪) عام ٢٠٠٧[١٤].

وفي هذا الشأن يشير كل من: جويل بيرغسمان وزياوفانغ من صندوق النقد الدولي إلى أن البلدان النامية تعاني من وجود بعض التشوهات في النظم الضريبية التي تعتمد حوافز الاستثمار كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل هذه الحوافز في الإعفاءات الضريبية والجمركية وتوفير الائتمان، في حين أن تلك الاستراتيجيات لم تحقق سوى القليل من التأثير على الاستثمارات طويلة الأجل، وأن الإعفاءات الضريبية الممنوحة في بداية النشاط تنطوي على تفضيل للمستثمرين الجدد، وتميز ضد المستثمرين الموجودين فعلاً، فضلاً عن أن هذه الامتيازات غالبًا ما يتم منحها من خلال إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري. بالإضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية ليست ضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ إن هذه المشروعات تتوقع فقط مستوى معقولا من الضرائب، بمعنى أنها تفضل سعرًا ضريبيًا ثابتًا ومعقولاً

يتيح لها إعداد خطط مالية طويلة الأجل على إعفاءات ضريبية لمدة معينة تعقبها أسعار ضريبية عالية، كما أن إلغاء هذه الإعفاءات سوف يزيد من إيرادات الحكومة[١٥].

**رابعًا- عدم كفاية البُنى الأساسية:**

تعد البنية الأساسية التحتية متمثلة في: الطرق والموانئ ووسائل النقل والاتصالات من أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمار، حيث تؤثر وفرة وكفاية البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل أسعار خدمات النقل والتوزيع)، ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار[١٦].

**١- النقل والمواصلات:**

بلغ إجمالي الطرق المعبدة في موريتانيا ٨١٠٠ كلم، وهو ما يمثل نسبة ٥٦,٤٪ من إجمالي الطرق، وتتولى حاليًا الشركة الوطنية لصيانة الطرق بالإضافة إلى عدة شركات برازيلية وكندية، إنشاء ما يناهز على ٤١٠٠كلم[١٧]، أما بالنسبة للسكك الحديدية فإن موريتانيا تمتلك خطًا واحدًا يربط مناجم الحديد في زويرات بموانئ تصدير، ويبلغ طوله ٦٥٠كم، ويعد قطار نقل الحديد إلى ميناء التصدير في نواذيبو، كما تمتلك موريتانيا أربعة موانئ، هي: ميناء نواذيبو المستقل، وميناء نواذيبو المعدني، وميناء نواكشوط، وميناء الصداقة. وعلى الرغم من أهمية النقل البحري في البنية التحتية فإنه مازال دون المستوى.

كذلك بلغ عدد الطائرات المغادرة نواكشوط ٢٩٠٠ طائرة عام ٢٠٠٣، في نفس الوقت بلغ عدد الطائرات المغادرة تونس ١٩٠٠٠ طائرة عام ٢٠٠٣.

**٢- الطاقة والاتصالات:**

بلغ استهلاك الفرد للقوة الكهربائية في موريتانيا ٣,٢٥ كيلوات في الساعة عام ٢٠٠٩ وهو معدل منخفض، وبلغ إجمالي الإنفاق على الطاقة والاتصالات ٣,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي للفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، أما بالنسبة للاتصالات، فتعم موريتانيا شبكة الاتصال حاليًا.

**٣- انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير:**

لا تقتصر البنية الأساسية على الجانب المادي فقط، بل تشمل البنية الأساسية المعلوماتية مثل: الإنفاق على البحث والتطوير.

وبالنظر إلى هذا المؤشر في الدول العربية، وموريتانيا إحداها، نجد أن الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ نسبة ضئيلة في الدول العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى، حيث لا يتجاوز ٢ بالألف من إجمالي الناتج المحلي مقابل أكثر من عشرة أضعاف هذه النسبة (٢٪) من إجمالي الناتج المحلي للدول المتقدمة، وهذا يعني أن نصيب الفرد في الدول العربية من نفقات البحث والتطوير هو ٤ دولارات مقابل ٤٠٠ دولار للفرد في الدول المتقدمة، مما يعكس ضخامة حجم الفجوة التكنولوجية.

ووفقًا للبيانات المتاحة فإن متوسط الإنفاق على البحث والتطوير قد بلغ في موريتانيا خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦) ٠,١٤٪، مقابل ٢,٥٣٪ في كوريا الجنوبية خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٢)، أما الصادرات التكنولوجية من إجمالي الصادرات الصناعية فهي صفر.

**خامسًا- عدم كفاءة العمالة:**

يعتبر النقص في العمالة الفنية اللازمة لعدد من الأنشطة الاستثمارية أحد المعوقات التي تحد من نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويمكن قياس مستوى المهارة للعمالة باستخدام مجموعة من المؤشرات من أهمها: معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، ومعدل الالتحاق بالتعليم الجامعي، وكذلك مدى توفر الكوادر الفنية المدربة في مختلف المجالات.

**١- العمالة الماهرة:**

لا يوجد في موريتانيا إحصاء لعدد العلماء والتقنيين في مجال البحث والتطوير على خلاف بعض الدول العربية، حيث يصل عددهم في مصر ١٥٤٨ عالمًا وتقنيًا عام ٢٠٠١، وفي الأردن ٧٢٨، وفي تونس ٣٤٤، و٥٨٠ خلال نفس السنة[١٨].

**٢- التعليم:**

بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣,٤٪، وظلت تقريبا كذلك، ووصلت عام ٢٠٠٨ حوالي ٣,٧٥٪، من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأمية لا تزال موجودة وخصوصًا في المناطق الريفية، حيث تصل إلى ٢٩٪، أما فيما يتعلق بنسب الالتحاق بالدراسة فقد حققت موريتانيا مؤشرات متوسطة، حيث صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ٤٦٪، بينما بلغ طلاب التعليم العالي في مجالات العلوم والرياضيات من إجمالي طلاب التعليم العالي خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، نحو ١٠٪. إلا أن تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ما زال يصنف موريتانيا واليمن وجيبوتي ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة[١٩].

**سادسًا- معوقات أخرى:**

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك مجموعة أخرى من المعوقات لا تقل أهمية عن المعوقات السابقة، وتشكل تحديات حقيقية أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا من أهمها:

**( أ ) عدم الاستقرار السياسي:** يعتبر الاستقرار السياسي عنصرًا هامًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر عنصرًا مانعًا لهروب رأس المال الوطني إلى الخارج، حيث أوضحت تجارب الاستثمار في البلدان المختلفة أن البلدان النامية التي تتمتع بالاستقرار السياسي أكثر جذبًا للاستثمار سواء الوطني أو الأجنبي من البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي.

ويمكن ملاحظة مدى انعكاس حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها موريتانيا إثر الانقلاب الذي أطاح بنظام الرئيس الأسبق معاوية ولد سيد أحمد الطايع في أغسطس ٢٠٠٥ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في ٢٠٠٥، ما يعادل (٢١٥٥٧٣) مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة ٤٨,٥٠٪ من إجمالي الاستثمار، إلا إنه وبعد الانقلاب في سنة ٢٠٠٦ وصل إجمالي الاستثمار المباشر (٢٨٣٣٨) مليون أوقية، وهو ما يمثل نسبة ٨,٠٤٪ من إجمالي الاستثمار.

وهو ما يعني أن الاضطرابات السياسية التي شهدتها موريتانيا أدت إلى ذهاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

**(ب) صغر حجم السوق الموريتاني:** إذ يعتبر حجم السوق أحد العوامل الرئيسة في استراتيجيات المستثمرين الأجانب.

**(ج) عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية** الواعدة والجاذبة للاستثمار.

**( د ) اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى موريتانيا على نوعيات محددة من القطاعات الاقتصادية**، وهي الصناعة الاستخراجية والتحويلية والمعادن دون القطاعات الأخرى.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعات الدول العربية

## النقطة الثانية

## السياسات المقترحة لعلاج مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا

في ضوء تحليل أهم المعوقات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريتانيا يمكن صياغة السياسات التي تساعد في حل المشكلات التي تواجه هذا الاستثمار وجذب المزيد منه إلى موريتانيا.

**أولاً- دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي:**

يعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات الحاكمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء تمثل هذا في تحقيق معدلات مطردة ومرتفعة لنمو الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعبر عن موقف الاقتصاد الكلي، أو تلافي التقلبات العنيفة في سعر الصرف الاسمي التي يكون لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم بجدوى مشروعات الأرباح المحولة، ويؤيد ذلك اتجاه معظم تدفقات رأس المال الأجنبي، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية التي تملك برنامجًا للاستقرار الاقتصادي الكلي وإصلاح الهيكل الاقتصادي، والتي حققت معدلات نمو عالية[٢٠].

وفي ضوء تأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الفائدة العالمية، فإن دعم عوامل استقرار الاقتصاد الكلي بما يضمن تحقيق ربحية متوقعة لهذا الاستثمار تفوق معدلات الفائدة العالمية - يعتبر أمرًا هامًا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية بجانب استقرار سعر الصرف الرسمي، بالإضافة إلى السيطرة على

معدلات التضخم وعجز الموازنة العامة - إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيًا- سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي:**

يتطلب تعزيز الانفتاح الاقتصادي لموريتانيا عدد من الإجراءات يتمثل أهمها فيما يلي:

( أ ) إصلاح هيكل التعريفة الجمركية.

(ب) تقليص الحوافز غير الجمركية من رسوم الخدمات ورسوم الفحص والرقابة النوعية وغيرها، وذلك من أجل ضمان سلامة السلع المستوردة وضرورة مطابقتها للشروط البيئية والصحية، وربما لا يتوافق عدد كبير من المعايير الفنية في موريتانيا وبعض الدول النامية مع المعايير الدولية، ويترتب على ارتفاع هيكل الحماية الجمركية وغير الجمركية زيادة تكلفة المعاملات الاقتصادية.

(ج) تحسين كفاءة البنية الأساسية من: طرق ومبان ومطارات ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء.

( د ) تحسين معايير الاختيار والمعايرة والتوثيق، حيث تتفق مع المعايير العالمية مع إشراك القطاع الخاص في أسس التطوير.

(هـ) أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي بين موريتانيا والدول المغاربية والعربية ضرورة لا بد من السعي باتجاه تفعيلها، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات التكامل بين موريتانيا والدول المغاربية، حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولمة

الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية، كما تمثل أهمية بالغة لزيادة الاستثمارات العربية، كما يمكن أن يساهم التكامل الإقليمي في جذب بعض الأموال العربية المستثمرة في الخارج. كذلك سيساهم التكامل في إيجاد سوق إقليمية كبيرة، وهذا يشكل في حد ذاته عاملاً مهمًّا في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي تتدفق في المستقبل إلى موريتانيا والمنطقة العربية.

**ثالثًا- تهيئة البيئة التشريعية والقانونية والمؤسسية:**

فيما يتعلق بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر فعلى موريتانيا أن تعمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار، (قانون الشركات، قانون تشجيع الاستثمار، قانون ضريبة الدخل)، وذلك لتحقيق الشفافية والوضوح أمام المستثمرين من خلال قانون موحد للاستثمار، وكذلك العمل على إعادة النظر في قوانين الملكية العامة، بحيث يتساوى المستثمرون الأجانب مع المستثمرين الوطنيين، ورفع القيود المتعلقة بالقطاعات والأنشطة غير المسموح للمستثمرين الأجانب الدخول فيها، بما في ذلك: تبسيط الإجراءات والرسوم، وسرعة إصدار وتفعيل قوانين تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وحماية الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع. مع العمل على إدخال تعديلات مستمرة على التشريعات والقوانين السائدة، بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري[٢١].

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أن يضم التشريع الخاص بالاستثمار بنودًا تتعلق بالجوانب البيئية، بحيث تتضمن إجراءات الجذب منع قيام بعض الأنشطة واستخدام تكنولوجيا نظيفة، وإضافة حوافز للمشروعات التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة للبيئة أو التي تتطلب معالجة المخلفات، كما يمكن أن

يتضمن التشريع بنودًا توفر الحصول على قروض ميسرة لإعادة تجديد الصناعات القديمة بما يراعي عنصر البيئة النظيفة[٢٢].

أما فيما يتعلق بتطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي في موريتانيا، فيجب مراعاة أن المؤسسات الجيدة تسهل فاعلية السياسات التي تحكم سير العمل في أسواق العمل والإنتاج، كما تشمل نوعية الحاكمية مثل: الحقوق السياسية، وكفاءة القطاع العام ودرجة الفساد، وحماية حقوق الملكية وفرض سيادة القانون، وهذا يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطور الأداء المؤسسي باعتباره عنصرا جوهريا في جذب المستثمرين الأجانب.

١ـ استحداث هيئات ومكاتب ولجان متخصصة لجذب الاستثمار الأجنبي والإشراف عليه[٢٣]. وتقديم خدمات ما بعد الاستثمار، وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية وإصدار التراخيص بأقصى سرعة في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري.

٢ـ إنشاء محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة.

٣ـ العمل على تطوير قاعدة بيانات فعلية تشمل فرص الاستثمار المتاحة، وكذلك توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بين القطاعات الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التمييز في البيانات الرسمية بين قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ في إطار الخصخصة، وإعادة استثمار الفوائض والاستثمارات الجديدة Green Field.

رابعًا- تنمية الموارد البشرية:

تواجه الدول النامية ومن بينها موريتانيا على الصعيد العالمي مشكلة انخفاض قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية تتجه غالبا إلى الدول التي توفر لها - بالإضافة إلى مشروعات البنية الأساسية - قوة عمل تتسم بالمهارة وبارتفاع الإنتاجية وبالقدرة على تطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية في الإنتاج، مما يفسر اتجاه الاستثمارات الأجنبية إلى دول جنوب شرق آسيا، وهي الدول التي تعرف بـ"النمور الآسيوية"[٢٤].

والجدير بالذكر أن تركيبة القوى العاملة الموريتانية تتسم بعدد من السمات السلبية من أهمها: انخفاض إنتاجية العامل بالمقارنة مع إنتاجية العامل في الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث يلاحظ أن إنتاجية العامل في الدول الأوروبية تصل إلى حوالي ستة أمثال إنتاجية العامل الموريتاني، وتواضع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة إلى أكثر من نصف قوة العمل الموريتانية، وانتشار البطالة المقنعة وهجرة الكفاءات، وتدفق نسبة كبيرة من الأطفال دون سن العمل (أقل من ١٥ سنة) إلى سوق العمل[٢٥].

وفي ضوء ما سبق يتضح أن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته، وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملاءمة للظروف المحلية، حيث إن انخفاض تكلفة العمالة ليست محددًا هامًا لهذه الاستثمارات إذا لم تكن مدربة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال سياسات تنمية العنصر البشري التالية:

١- تطوير برامج تستهدف المتسربين من التعليم وغير المؤهلين.

٢ـ توسيع المجالات المهنية في التعليم الثانوي، وتنظيم برامج لتطويرات مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطورًا تكنولوجيًا.

٣ـ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم، وتمويل الأبحاث العلمية في مختلف المجالات، وذلك من خلال التعاون مع الجامعات لخدمة الصناعة.

٤ـ إعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمي، وتنمية القدرات البحثية، وإتاحة كافة الوسائل المتاحة لكسب المهارات مع ضرورة توفير المخصصات المالية لتطوير وتنمية الموارد البشرية.

**خامسًا ـ تحسين كفاءة القطاع المالي والمصرفي:**

أظهرت التجارب أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متطور ومتحرر في الغالب هي التي استفادت من الاستثمارات الأجنبية، وحققت أداءً اقتصاديًا أفضل، كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي، وفيما يلي عرض لأهم السياسات والإجراءات اللازم اتخاذها لإصلاح وتطوير القطاع المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص.

**١ـ السياسة المقترحة لإصلاح وتطوير الجهاز المصرفي الموريتاني:**

ـ إيجاد البيئة المناسبة للتوسع في عمليات الاقتراض المصرفي وتقديم خدمات وأدوات مصرفية جديدة ومتنوعة لزيادة حجم الأموال المستثمرة ومواجهة ظاهرة التعثر، وما يتبعها من تأثير سلبي على اقتصاديات وأداء البنوك.

- حثّ البنوك التي تتسم بقدرة محدودة على الاستمرار والمنافسة على الاندماج مع البنوك الكبيرة أو بيعها للاستحواذ عليها مما يدعم من قوتها، ويعزز من قدرتها على المنافسة.

- ضرورة توسيع قاعدة الملكية في الجهاز المصرفي الموريتاني الذي تستند فلسفته على الحد من المساهمة العامة للحكومات في البنوك، وتطوير نظم المعلومات واستخدام التكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى تطبيق نظم الجدارة الائتمانية للعملاء عن طريق شركات متخصصة.

٢- السياسات المقترحة بتطوير قطاع التأمين:

يعد قطاع التأمين من القطاعات ذات الأهمية البالغة في تجميع المدخرات واستثمارها سواء بشكل مباشر بالاشتراك في مشروعات اقتصادية أو غير اقتصادية، عن طريق إيداع بالبنوك، وتتمثل أهم المشكلات التي تواجه هذا القطاع في: نقص الوعي التأميني، وافتقار السلوك الادخاري وخضوع أقساط التأمين للرسوم والدمغات التي تتراوح ما بين ١٠-١٥٪ في موريتانيا، وفيما يلي بيان لأهم السياسات اللازمة لتطوير هذا القطاع[٢٦]:

- العمل على إصدار وتفعيل التشريعات المتعلقة بمشروعات قوانين التأمين الإجباري والتأمين الطبي وصناديق التأمين الخاصة.

- إعادة النظر في الضرائب والرسوم التي يتم تحميلها على أقساط، وإعادة هيكلة شركات التأمين، ودمج الكيانات الصغيرة في كيانات تأسيسية قوية.

- فتح الباب أمام القطاع الخاص للمساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين، وإعادة التأمين مع أهمية نشر الوعي التأميني، ودراسة تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.

**سادسًا- توفير الاستقرار والإصلاح السياسي:**

يرتبط نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص بمدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، واستقرار أنظمة الحكم وغياب الاضطرابات السياسية والعنف، وكذلك بمدى تحقيق إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسات المستقبلية، ولن يتم ذلك إلا في حالة توفر مناخ ديمقراطي يعزز من حرية التعبير عن الرأي، ويكفل كافة الحقوق السياسية والمهنية ويفعل من دور المجتمع المدني، ويتيح لأبناء الوطن النقد، وكشف الممارسات السلبية والفاسدة، وذلك باعتبار أن المواطن هو مفتاح تسيير جميع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

**سابعًا- تنمية مهارات الترويج لفرص الاستثمار:**

يتطلب ترويج فرص الاستثمار وتحسين صورة موريتانيا في الخارج كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر عددًا من السياسات يتمثل أهمها فيما يلي[٢٧]:

( أ ) صياغة برامج الترويج للمشروعات المستهدف الاستثمار فيها، وذلك من خلال تكثيف جهود التعاون مع المنظمات الدولية التي لها دور في عمليات الترويج وتقديم الخدمات الاستشارية مثل: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي، وكذلك استغلال مؤتمرات التعاون الاقتصادية الإقليمية والدولية في الترويج لتلك المشروعات خصوصًا قطاعات المعادن في موريتانيا، وقطاع الصيد.

(ب) إنشاء مكاتب ترويج للأنشطة محل الاستثمارات، وذلك من خلال

مكاتب التمثيل التجاري في مختلف مناطق العالم، ويستلزم ذلك الخبرات المهنية للقائمين على تنفيذ برامج التسويق والترويج، بالإضافة إلى ضرورة تطوير معايير الأداء للعاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والوزارات المهتمة بتشجيع وتسيير شؤون الاستثمار.

(ج) دراسة الاتجاهات الحالية والمتوقعة في استثمارات التكتلات الإقليمية، وخصوصًا اتحاد المغرب العربي الكبير، والشركات دولية النشاط وذلك بهدف التعرف على محددات جذبها، وكذلك الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في جذب الاستثمارات الأجنبية.

( د ) التأكيد على استخدام البريد الإلكتروني في خدمات التسويق عبر إرسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والتشريعات المستحدثة بشكل دوري وفوري للمشتركين.

كما يجب اتخاذ مجموعة خاصة من السياسات في ظل ازدياد حدة المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها[٢٨]:

- اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تحسن من سمعة البلد Image Bulding وبيئة الاستثمار كالشفافية، وتوفير المعلومات عن الفرص الاستثمارية والحوافز والنظم المؤسسية والإدارية.

- تطوير عدد من السياسات الوطنية الخاصة بمعالجة الآثار السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث الممارسات الضارة بالمنافسة وآثار تذبذب التدفقات على ميزان المدفوعات، والحد من الأنشطة والتقنيات الملوثة للبيئة.

وتشير الأنكتاد في الدراسة التي قامت بها عام ١٩٩٤ تحت عنوان "آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧" إلى أهم السياسات التي يتعين على الدول المضيفة مراعاتها لتعزيز جاذبية القطر كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل[٢٩]:

- التوجه لتعزيز تقنيات استهداف المستثمر الأجنبي، وتوليد الاستثمار ومنح المزايا والإعفاءات بشكل معقول ومناسب.

- مواصلة تبني تحرير نظم الاستثمار وتهيئة البيئة التشريعية والإجرائية لتكون أكثر مواءمة للاستثمار.

- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للمستثمرين، خاصة مع تزايد انتقائية المستثمرين في اختيارهم للمواقع المحتمل الاستثمار بها.

- تعزيز بناء الطاقات البشرية وتوفير الموارد المالية المناسبة لبرامج الترويج، والتدريب المتواصل لتنمية قدرات كوادر هيئات تشجيع الاستثمار والتأكيد على إتقانهم لغات أجنبية ومهارات الحاسوب والاتصالات.

- التركيز على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشرة الذي يستهدف القطر من خلال وضع برامج للترويج تعكس أولويات القطر.

- الابتعاد عن سياسة (التسابق إلى الأعلى) في المبالغة بمنح المزايا والحوافز وسياسة (التسابق إلى الأسفل) بإغفال المعايير الاجتماعية والبيئية؛ لأن كلتا السياستين تؤديان إلى إحداث تأثيرات سلبية تنفي الغرض الأصلي وهو تحسن مناخ الاستثمار والتنمية المستدامة.

- عدم إغفال المستثمر الوطني.

- الحرص على تنمية شبكة علاقات بين الشركات الأجنبية وشبكة المردودين المحليين؛ لتحسين القيمة المضافة لعمليات الإنتاج والتوزيع، وتعمق الأثر التنموي للاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثامنًا- توفير البنية الأساسية الملائمة:**

يعتبر توفير البنية التحتية عاملاً أساسيًا في عملية التنمية من ناحية، وأحد الشروط لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية أخرى، وبرغم قصور الأداء الحكومي على المستوى الوطني في هذا المجال بحجة عدم توفر موارد مالية، فإنّ ما يلفت النظر هو عدم اتخاذ إجراءات من شأنها تشجيع الاستثمار الخاص بجميع أنواعه في الدخول في هذا النوع من الاستثمار من حيث توفير إطار تنظيمي يحدد مدى مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من الخدمات. إن تبني موريتانيا استراتيجية لتعويض عدم قدرتها على توفير البنية الأساسية يتطلب أن تقوم على أساس ما يلي:

- خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عمليتي الإنشاء والتشغيل لمنشأة البنية الأساسية، وذلك إلى أقصى مدى ممكن إذ يؤدي هذا الوضع إلى تحسين فاعلية خدمات البنية الأساسية، وكذلك المحافظة على الموارد الشحيحة.

- تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام Bot الذي يعني قيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتم الاتفاق عليها، مع تحسين قيام المشروعات العامة؛ لتحسن فاعلية الاستثمارات في البنية الأساسية.

## خلاصة البحث:

لقد توصل هذا البحث إلى بعض العقبات التي تحد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى موريتانيا، والسياسات المقترحة لعلاج تلك العقبات من خلال نقطتين، تتناول (النقطة الأولى) العقبات التي تقف أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها: عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية، وعدم توفير الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي الملائم، وانتشار البيروقراطية وغياب الشفافية، وعدم توفر العمالة الماهرة، وعدم كفاية البنية التحتية بالإضافة إلى عدم توفر الاستقرار السياسي بسبب الانقلابات التي حدثت في ٢٠٠٥ و٢٠٠٨.

أما (النقطة الثانية) فتناولت السياسات المقترحة التي تتمثل في: تحسين مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الموريتاني، وضرورة الانفتاح الاقتصادي والاندماج الإقليمي المغاربي، والحوافز الضريبية والمالية وتطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، وتحسن كفاءة القطاع المالي والمصرفي، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير الاستقرار والإصلاح السياسي، وتوفير البنية التحتية الأساسية وإعادة النظر في نظام التعليم.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

## الهوامش والمراجع والمصادر

(١) المؤسسة العربية للضمان للاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٤، الكويت ٢٠٠٤، ص ٢٥.

(٢) فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.

(٣) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ١٢١.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٣٧.

(٥) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، ٢٠٠٩ الصفحة ١٥٠.

(٦) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي ٢٠٠٦، ص ١٨٥.

(٧) البنك المركزي الموريتاني، التقرير السنوي، ٢٠٠٩، ص١٨.

(٨) تم إنشاء المندوبية المكلفة بترقية الاستثمار في سبتمبر ٢٠٠٧، وتعمل بجانب وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية.

(٩) للمزيد من التفاصيل: أنظر ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، خلال الفترة (٢٤-٢٥) مارس ١٩٩٧، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وآخرون تونس ١٩٩٧، ص ١٨١.

(١٠) فريد أحمد سليمان قبلان، مرجع سبق ذكره. ص٢٤٥.

(١١) المندوبية المكلفة بترقية الاستثمار، الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار في موريتانيا، ٢٠٠٧، ص ٢١.

(١٢) المؤسسة العربية للضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٠.

(١٣) هيئة الشفافية الدولية، مؤشر درجات الفساد، ٢٠٠٤.

(14) Ministere de Finance. B.C.I Rapport. 2007. P. 41.

(١٥) فريد أحمد سليمان قبلان، نقلا عن اجويل بيرغسمان وازياز فائغ: الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات.

(16) Nicholas Stern. Investment Climate: Le ssons and. Challenges ECES. Marche. 2003. P. 26.

(١٧) وزارة التجهيز والنقل، مديرية البنية التحتية، التقرير السنوي ٢٠٠٨، ص ٤١.

(18) The World bank (2005). World development, Indicators opecit, table N. 512, PP. 314-318.

(19) UNDP. (2005) Human development report, new york, table N° 12. PP. 258-161.

(٢٠) هيكل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية، العدد ٣٢، ١٩٩٩، ص ٣٧.

(٢١) عبد الهادي عبد القادر السويفي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠-٢١١.

(٢٢) عبد الهادي عبد القادر السويفي، مصدر سبق ذكره.

(٢٣) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات، مصدر سابق، ص ٣٤.

(٢٤) عبد الهادي عبد القادر السويفي، مرجع سبق ذكره.

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) حسين عبد المطلب الأسرج، المرجع السابق، ص ٢٦.

(٢٧) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصدر سابق، ص ٢٧-٢٨.

(٢٨) حسين عبد المطلب الأسرج، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.

(٢٩) تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، لعام ٢٠٠٤، ص ١٤٥-١٤٦، نقلاً عن:
UNUCTAD 2004 "Prospects For Foreigin Directe Investiment and the strategies of transnational corporations" 2004-2007.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تعمير أفياء الجامعات العربية

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUT DE RECHERCHES ET D'ETUDES
تحت إشراف جامعات العربية